THE LEVANT & IRAQ FORUM

وقائع

الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الشام والعراق



# الدولة ومنافسوها في بلاد الشام والعراق


خوگر وريا

صوفيا فالنتيني

دلاور علاء الدين



تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٦

# منشورات مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

تتولى مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الخوض في القضايا المتعلقة ببناء الوطن والدولة والديمقراطية في الشرق الأوسط، وتنفذ مهامه في هذا الميدان من خلال الدراسات والتحليلات المستقلة والحوارات الدائرة بشأن السياسات، وتهدف بحوثه إلى دعم الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإزدهار الإجتماعي والإقتصادي في الإقليم.

أنشئت المؤسسة في عام ٢٠١٤ كمنظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية، ومقرها في أربيل بإقليم كوردستان العراق. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا في www.meri-k.org

MERI
Middle East
Research Institute

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ٢٠٢٦ ©
أربيل - إقليم كوردستان - العراق
E: info@meri-k.org
www.meri-k.org
X: @meri_info

عُقدت جميع الجلسات وفقاً لقواعد "تشاتام هاوس". ولا يُنسب أي رأي وارد في هذا التقرير إلى مشارك أو مؤسسة بعينها.

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن رأي الكاتب. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل، أو أي نظام لتخزين أو استرجاع البيانات، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة ميري. يُرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الكاتب.

# الدولة ومنافسوها في بلاد الشام والعراق

## الفاعلون المسلحون وإعادة الإعمار والتنافس على السلطة

## وقائع
## الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الشام والعراق

أربيل، إقليم كوردستان العراق، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦




**خوگر وريا**

باحث أقدم

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

**صوفيا فالنتيني**

متدرب، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

**دلاور علاء الدين**

منسق منتدى الشام والعراق

رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

# المحتوى


**ملخص تنفيذي** ..... ٣
شبكة تعاونية ..... ٣
الجماعات المسلحة ..... ٥
مؤسسات المعرفة ..... ٥
إعادة الإعمار والتعافي ..... ٥
**الدلالات والتوصيات السياساتية** ..... ٦
**منتدى ماضٍ نحو التنفيذ** ..... ١١
**منطقة أُعيدَ ترتيب موازينها** ..... ١٢
الحرب غيّرت شروط المنافسة ..... ١٢
ثلاث استراتيجيات وطنية، وثلاثة أنماط من الإخفاق ..... ١٢
السيادة والحدود والقانون الدولي ..... ١٣
إعادة تثبيت الحدود الدولية ..... ١٣
الأمن مصلحة مشتركة ..... ١٣
حدود في الأذهان ..... ١٣
العلاقات الثنائية: تقارب سريع وآخر بطيء ..... ١٣
خلاصة تحليلية ..... ١٤
الممرات والمراكز واقتصاديات الاستقرار ..... ١٤
من ممر واحد إلى مراكز متعددة ..... ١٤
ممرات قيد العمل ..... ١٤
توترات على المنطقة إدارتها ..... ١٥
ما يتم بنائه ..... ١٦
**تحدّي الفاعلين من غير الدول** ..... ١٧
مَن يتحدث باسم الدولة؟ ..... ١٧
العراق: ثلاث كلمات لمطلب واحد ..... ١٧
سوريا: الدمج بالمرسوم والدمج بالتفاوض ..... ١٨
ما يكشفه التباين ..... ١٨
لبنان: قرار بلا أدوات ..... ١٩
الأردن: كلفة السيادة المتنازع عليها لدى الجوار ..... ١٩
جدل التسلسل، وما غاب عنه ..... ٢١
**إعادة الإعمار والتعافي** ..... ٢٢
إعادة الإعمار ليست تعافياً ..... ٢٢
سوريا: الباب مفتوح، لكن أحداً لم يدخل بعد ..... ٢٢
نينوى العراق: مدن أُعيد بناؤها وعودة منقوصة ..... ٢٣
**مراكز الفكر والمجتمع المدني وصناعة القرار** ..... ٢٥
العراق وإقليم كوردستان: دعم بلا إطار ..... ٢٥
العلاقة بين الدولة ومراكز الفكر: أربعة نماذج إقليمية ..... ٢٦
شركاء محتملون في التمويل ..... ٢٦
انعدام الثقة والاستقلالية والأدوات ..... ٢٧
من الحوار إلى العمل الجماعي: المرحلة المقبلة للمنتدى ..... ٢٧
ما حققته الشبكة ..... ٢٧
تحدّي الاستمرارية ..... ٢٨
إطار مقترح من ثلاثة مسارات ..... ٢٨
كلمة أخيرة ..... ٢٩

# من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق

# وقائع
# الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الشام والعراق
# أربيل، إقليم كوردستان العراق

## ملخص تنفيذي

عاد منتدى الشام والعراق إلى الانعقاد في أربيل في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2026، في ظل مواجهة جيوسياسية محتدمة، ومراحل انتقال سياسي لم تستقر بعد، وتراجع في المساعدات التقليدية، وضغوط متصاعدة على المؤسسات غير الحكومية. وتناول اجتماعه السنوي الثاني مسيرة المنتدى نفسه، إلى جانب ثلاث قضايا سياساتية مترابطة: كيف إستعادة سلطة الدولة الفعلية مع حماية الشمول السياسي؟ وكيف تسهم مؤسسات البحث في تحسين السياسات العامة وتديم التعاون العابر للحدود؟ وكيف يُموَّل التعافي من دون ترسيخ أوجه اللامساواة وإخفاقات الحكم التي أسهمت في صنع الأزمة أصلاً؟

ويرى هذا التقرير أن للأسئلة الثلاثة جواباً مشتركاً: لم تعد الدولة في بلاد الشام والعراق صاحبة السلطة المسلَّم بها، بل باتت طرفاً واحداً بين أطراف متنافسة — فصائل مسلحة، ورعاة أجانب، ورؤوس أموال خليجية، ومنظمات دولية، وجاليات في المهجر — تتنافس جميعها على أربعة أمور: استخدام القوة، وأرزاق الناس، ورأس المال، والمعرفة. فالفصائل المسلحة تدفع للشبان أكثر مما تدفع الدولة، وحزب الله يقدّم خدمات تعجز الدولة اللبنانية عن الحلول محلّه فيها، والمستثمرون في سوريا مغامرون يعملون في غياب إطار قانوني يمكن التنبؤ به، والبحوث الإقليمية يستفيد منها الفاعلون الدوليون لأن الحكومات لا تستفيد منها. وحيثما تطالب الدولة بالسلطة من دون أن تقدّم عرضاً يفوق ما يقدّمه منافسوها، تخفق مطالبتها. ولم يطرح المشاركون النقاش بهذه المفردات؛ فهذه قراءة لما وصفوه.

### شبكة تعاونية

أفاد أعضاء المنتدى بأشكال ملموسة من التعاون العابر للحدود، منها عمل مشترك على ممر اقتصادي سوري–لبناني، وأجندة بحثية أوسع حول التجارة بين سوريا ولبنان والعراق. وتُظهر هذه المبادرات قدرة الشبكة على الجمع بين أوساط سياساتية نادراً ما عملت معاً على أرض الواقع. غير أن الأعضاء أقرّوا بأن المؤتمرات المتقطعة والعلاقات الشخصية والإعلانات العامة لا تغني عن برنامج منتظم من البحث المشترك، والتنسيق الذي يقوده الأعضاء، والانخراط في صنع السياسات. واقترحت المساهمات المكتوبة التي وردت بعد الاجتماع إطارًا ثلاثي المسارات، وأفرقة عمل مواضيعية، وصندوقًا مشتركًا للبحوث، ومبادرة استشرافية، وبرامج للباحثين الناشئين وصانعي السياسات.



## الجماعات المسلحة

أظهر النقاش أن الدمج الرسمي في مؤسسات الدولة لا يكفي وحده لإرساء قيادة موحدة أو مساءلة سياسية أو ثقة بين المكوّنات. فالنافذة التي رصدها المنتدى عام 2025، وسمّاها مرحلة «ما بعد الفاعلين من غير الدول»، أفضت إلى ثلاث نتائج مختلفة:

- العراق: حدّدت الحكومة مهلة تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر لحصر السلاح بيد الدولة وانسحاب القوات الامريكية. وقد انسحبت القوات الأميركية، لكن الفصائل احتفظت بسلاحها؛ إذ مارست بغداد الضغط من دون أن تفتح للفصائل باباً للخروج. وتُبيّن تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ أن الدمج الذي يفتقر إلى أسس اجتماعية واقتصادية ينهار عند أول صدمة أمنية.
- سوريا: استوعبت الدولة معظم فصائل المعارضة السابقة بسرعة وبمرسوم. أما الدمج التفاوضي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) فقد تعثّر عند ملفات الإدارة والتعليم باللغة الكوردية والأمن الداخلي، وهي ملفات رهن ضمانات دستورية قابلة للتنفيذ. واختلف المشاركون حول ما إذا كان الدمج الأمني ينبغي أن يسبق تلك الضمانات أم يواكبها أم يليها.
- لبنان: باتت للبنان، للمرة الأولى، قيادة رسمية ترفض احتفاظ حزب الله بسلاحه. لكن نزع هذا السلاح مرهون بحسابات إيران، وبانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها في الجنوب، وبقدرات جيش وطني ضعيف، وبقدرة الدولة على توفير بدائل للخدمات التي يقدّمها الحزب.

وقدّم المنظور الأردني صورة مكمّلة: فالسيادة المجزّأة لدى الجيران تفرض على الدول المستقرة أكلافاً مباشرة، عبر التهريب والنزوح والتهديدات الحدودية والاضطراب الاقتصادي.

## مؤسسات المعرفة

لا يكمن عنق الزجاجة في المنطقة في حجم التحليل السياساتي المتاح، بل في قدرة الدولة على استيعابه. وقد حُدّدت عوائق متكررة، أبرزها: تمويل غير منتظم، وقنوات ضعيفة بين البحث والحكومة، وأطر قانونية تعامل مراكز الفكر معاملة المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم الخدمات. ولقيت خطط بغداد لإنشاء صندوق لدعم البحث، ومنح مؤسسات البحث وضعاً قانونياً مستقلاً، ترحيباً واسعاً، مع التحذير من أن يأتي التمويل العام على حساب الاستقلالية.

## إعادة الإعمار والتعافي

تراجعت المساعدات الدولية تراجعاً حاداً في الوقت الذي بلغت فيه الاحتياجات ذروتها في غزة وسوريا ولبنان. ففي سوريا، فتح تخفيف العقوبات واستئناف الانخراط الدبلوماسي الباب أمام التعافي، لكن التعافي لم يتحقق بعد في غياب نظام مصرفي فاعل، وإدارة شفافة للأصول المستردّة، وشرعية داخلية. وتأتي رؤوس الأموال الخليجية وأموال المغتربين بشروط رسمية أقل من المساعدات الغربية، غير أن لها شروطاً ضمنية تتجلى في الجهة التي تمسك بهذا الميناء أو ذاك المطار. وفي سنجار وسهل نينوى والموصل، تتعايش البنية التحتية المُعاد بناؤها مع نزوح مستمر، وأرزاق هشة، وثقة متآكلة. فإعادة الإعمار ليست تعافياً؛ إذ يُقاس التعافي بالعودة المستدامة والأرزاق المستقرة والثقة، لا بعدد المباني المرمَّمة. واختلف المشاركون حول ما ينبغي أن يأتي أولاً: الانفراج الاقتصادي، أم العدالة والمصالحة. وحيثما تعرّضت المجتمعات لفظائع جماعية، ترجّح الأدلة الخيار الثاني.

وإجمالاً، توحي النقاشات بأن التمويل واتفاقات الدمج والإصلاحات القانونية لن تصمد إلا إذا اقترنت بمؤسسات خاضعة للمساءلة، وأولويات تحدّدها المجتمعات المحلية، وعرضٍ من الدولة يراه الناس أكثر مصداقية من البدائل. وتجدر الإشارة إلى أن الآراء والمقترحات الواردة في هذا التقرير طُرحت في سياق النقاش، وليست التزامات موثّقة بمشاريع ولا قرارات اعتُمدت بصورة جماعية.

# الدلالات والتوصيات السياساتية

تنتظم التوصيات التالية حول مبدأ واحد: لن تصمد سلطة الدولة في المنطقة إلا حيث يفوق ما تقدّمه ما يقدّمه منافسوها. وتقترح كل توصية سبيلاً أمام صانعي السياسات ومتخذي القرار في بلاد الشام والعراق، وأمام شركائهم، لتعزيز هذا العرض: مخرجٌ أفضل من التمرد المسلح، وأرزاقٌ وخدماتٌ تنافس ما تقدّمه الجماعات المسلحة، وضماناتٌ يكفلها القانون لا حسن النوايا، وبيئةٌ مستقرة .يمكن التنبؤ بها للاستثمار المنتج، وقنواتٌ توظّف الخبرة المحلية في الداخل. وهي مطروحة للنظر، ولا تمثّل قرارات اعتمدها المنتدى

## أ- بشأن الجماعات المسلحة وسلطات الأمر الو اقع

- التمييز بين الدمج الشكلي والقيادة المدنية الفعلية.

ينبغي لإصلاح القطاع الأمني ألا يكتفي بالعضوية الرسمية في مؤسسات الدولة، بل أن يراقب هياكل القيادة، والمساءلة، والترتيبات المالية، ومسؤوليات الأمن الداخلي، ومدى استمرار اتخاذ القرار بمعزل عن الدولة.

- الجمع بين الضغط وتوفير المخرج.

ينبغي لحملات نزع السلاح أن تقدّم للجماعات المسلحة مساراً موثوقاً نحو الحياة السياسية المدنية؛ فقد أظهرت مهلة ٣٠ أيلول/سبتمبر في العراق أن الضغط وحده يدفع الفصائل إلى رصّ صفوفها في مواجهة الحكومة.

- الاتفاق على المطلوب تحديداً.

في العراق، يمثّل «نزع السلاح» و«حصر السلاح بيد الدولة» و«تنظيم السلاح» أو «تجميده» مطالب مختلفة يطرحها فاعلون مختلفون. وعلى الحكومات وشركائها أن تعلن بوضوح الغاية النهائية المنشودة قبل تحديد أيّ مهلة.

- مواءمة الدمج الأمني مع ضمانات سياسية موثوقة.

ينبغي الجمع بين خطوات قابلة للتحقق نحو سلطة موحدة من جهة، والتمثيل والضمانات القانونية وترتيبات الإدارة المحلية وبناء الثقة على مستوى المجتمعات من جهة أخرى. ففي سوريا، يمثّل الدستور الدائم الذي يضمن حقوق المكوّنات كافة الأساسَ المفقود، وعلى الدول الضامنة أن تبقى منخرطة إلى حين إقراره.

- التمييز بين الدمج والصهر.

الدمج الذي يتحوّل إلى صهر قسري أو إقصاء سيعيد إنتاج الظروف التي أفرزت الجماعات المسلحة أصلاً.

- مقاربة تحوّلات الجماعات المسلحة بوصفها مسألة اجتماعية واقتصادية أيضاً.

ينبغي تصميم مسارات مشروعة للتوظيف المدني وإعادة الإدماج، وضمان قدرة الدولة على توفير الخدمات في المناطق التي كانت تعتمد على الفاعلين المسلحين. وفي لبنان، يُعدّ ذلك شرطاً مسبقاً لصمود أيّ اتفاق مع حزب الله.

- إصلاح المؤسسات التي يقوم عليها العقد الاجتماعي.

إلى جانب إصلاح قطاع الأمن، الاستثمار في الإدارة العامة، واستقلال القضاء، والعدالة الاجتماعية، بحيث تصبح المواطنة، وسيادة القانون، والمساءلة، واللامركزية الفعالة أساس ما تقدمه الدولة لمواطنيها.

## ب- بشأن السيادة والحدود

- إعادة التأكيد على حرمة الحدود الدولية.

مع مغادرة قوات اليونيفيل لبنان واستمرار الاحتلال في أجزاء من لبنان وسوريا وفلسطين، ينبغي لمراكز الفكر في المنطقة أن تحثّ الشركاء الدوليين على احترام القانون الدولي في ما يخص الحدود والأراضي.

- تعزيز المقاربات الوقائية العابرة للحدود.

ينبغي التصدي للمخاطر المرتبطة بالسيادة، ومنها الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود والنزوح، بمقاربات وقائية مشتركة، مع تقاسم دولي للأعباء يتناسب مع الأكلاف التي تتحملها دول الجوار.

- التصدي للتحريض المنظَّم.

ينبغي دعم رصد خطاب الكراهية العابر للحدود، وتشجيع الاستجابات المشتركة من جانب مؤسسات البحث ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المعنية.

- دعم التسوية التفاوضية للنزاعات الحدودية.

وحيثما تظل الحدود غير محددة أو متنازع عليها، كما هو الحال بين سوريا ولبنان، يجب دعم العمليات الفنية والدبلوماسية للتسوية والإدارة المشتركة، مستندةً إلى البحوث حول الخيارات القانونية والعملية.

- تبني منظور الأمن البشري.

استكمال أطر أمن الدولة بالاهتمام بسلامة المجتمعات المحلية، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى العدالة، وسبل العيش، والنزوح.

## ج- بشأن تمويل التعافي

- مقاربة التعافي بوصفه عملية اجتماعية ومؤسسية، لا مشروعاً إنشائياً.

يُقاس التعافي بالعودة الآمنة والطوعية، وبقدرة الناس على البقاء، وبالأرزاق المجدية، وبالثقة، لا بعدد المباني المنجزة أو العقوبات المرفوعة.

- إشراك المجتمعات المتضررة.

ينبغي أن تكون المجتمعات المتضررة شريكة في التعافي، عبر صنع قرار محلي شامل، وآليات للإنصاف ضمن خطط التعافي.

- إدماج العدالة في التعافي.

العدالة الجنائية والتعويضية والوقائية جزء لا يتجزأ من التعافي. ويشمل ذلك في العراق مراجعة التكييف القانوني لجرائم داعش بوصفها جرائم إرهاب لا جرائم إبادة جماعية.

- تعبئة رؤوس أموال المغتربين.

ينبغي توجيه استثمارات المغتربين نحو دعم العودة عبر آليات استثمارية مخصصة تتوافر فيها ضمانات سليمة للتمثيل والأمانة الائتمانية، بالاستفادة من جاليات الإيزيديين والكلدان والآشوريين والسوريين في المهجر.

- إضفاء الشفافية على صناديق الأصول المستردّة.

ينبغي نشر القواعد الناظمة للصندوق السوري الموحد للأصول المستردّة للدولة، وإخضاعه لتدقيق مستقل.

- إعطاء الأولوية لإعادة إدماج القطاع المصرفي.

تُعدّ إعادة بناء النظام المصرفي السوري واستيفاء معايير مكافحة غسل الأموال شرطاً مسبقاً لتدفق رأس المال الرسمي على نطاق واسع.

- صون التنافسية في الأصول الاستراتيجية ومنع استئثار النخب بها.

ينبغي منح امتيازات الموانئ والمطارات والبنية التحتية عبر مناقصات تنافسية شفافة، مع تقييم الالتزامات المترتبة على المال العام والآثار التوزيعية.

- توجيه رأس المال نحو القطاعات المنتجة.

ينبغي أن تُوجَّه الحوافز نحو الزراعة والبنية التحتية الرقمية والصناعات كثيفة العمالة، بدلاً من المضاربة العقارية.

- إعادة الإعمار مع وضع المستقبل في الاعتبار.

يجب تخطيط عملية إعادة الإعمار في ضوء المخاطر والفرص المستقبلية، وليس فقط الأضرار السابقة، حتى لا تؤدي عملية إعادة البناء إلى تكرار حالة الأسواق المجزأة والإقصاء التي سبقت النزاع.

## د-بشأن الترابط الإقليمي

- تعدد المراكز تكاملاً لا تنافساً.

ينبغي لتخطيط الممرات أن يعتمد مراكز متعددة ومنسّقة، بحيث تتكامل الطموحات الوطنية بدلاً من أن تتصادم.

- خدمة المناطق لا الطرق وحدها.

ينبغي تصميم الممرات بحيث تبلغ المناطق الأشد حاجة إلى التعافي، كسنجار وسهل نينوى في العراق، بدلاً من الالتفاف عليها، وبحيث تدعم عودة اللاجئين والنازحين.

- التعامل مع تصورات المشاريع بوصفها فرضيات.

ينبغي تكليف أعضاء المنتدى بإجراء بحوث حول جدوى الممرات والاستثمارات المقترحة وتمويلها وحوكمتها، بدلاً من التعامل مع الإعلانات على أنها نتائج متحققة.

- البدء بخريطة طريق للتكامل الوظيفي.

تحديد المبادرات العابرة للحدود القابلة للتنفيذ، والحواجز المؤسسية، وفرص الشراكة، وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع احترام السيادة الوطنية.

- إعطاء الأولوية للشبكات المشتركة.

تركيز الترابط على القطاعات ذات المنفعة المشتركة: الربط الكهربائي والطاقة المتجددة، وشبكات المياه والإدارة المشتركة لأحواض المياه المشتركة، والمعابر والطرق والسكك الحديدية الحديثة، والمناطق الاقتصادية المشتركة

## هـ- بشأن مؤسسات البحث والدولة

- منح مراكز الفكر وضعاً قانونياً مستقلاً.

ينبغي التمييز قانونياً بين مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم الخدمات، وهو ما يمكن لبغداد القيام به عبر التعليمات التنفيذية لقانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠.

- إنشاء قنوات منتظمة بين البحث وصنع السياسات.

ينبغي للحكومات أن تنشئ قنوات دائمة لتكليف البحوث المحلية وتلقّيها والاستفادة منها.

- تنويع التمويل عبر آليات شفافة.

تشمل الخيارات المتاحة: صناديق بحثية تنافسية تُموَّل بحصة من أرباح الجامعات الخاصة (على غرار التجربة الأردنية)، وحصة من إيرادات هيئة الإعلام والاتصالات (المنصوص عليها أصلاً في القانون العراقي)، وحوافز ضريبية للمتبرعين (الغائبة في لبنان)، ومساهمات مسؤولة من القطاع الخاص.

- صون الاستقلالية.

تحتاج أيّ بنية تمويلية إلى قواعد أهلية مفتوحة، وتحكيم علمي من الأقران، وتقارير علنية، وضمانات ضد تضارب المصالح، وفصل واضح بين التمويل والاستنتاجات.

- الاستثمار في الشباب.

ينبغي دعم برامج تبادل الشباب على مستوى المنطقة، بوصفها استثماراً منخفض الكلفة وعالي الأثر في التكامل على المدى البعيد.

- إعادة توحيد المجتمعات.

بما يتجاوز تبادل الشباب، دعم المنح الجامعية المشتركة، والتوأمة بين المدن والبلديات، والتعاون بين غرف التجارة والصناعة.

## و- بشأن المنتدى نفسه

- النظر في برنامج عمل من ثلاثة مسارات.

حلّ النزاعات والحوار السياسي؛ والسلم الأهلي والمصالحة؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، مع الاتفاق على أولويات محددة ضمن كل مسار، من دون التعامل مع الإطار على أنه ملزم.

- اختيار أولويات بحثية مشتركة.

ينبغي اختيار أولويتين أو ثلاث أولويات بحثية مشتركة في كل دورة، مع تسمية جهات قائدة وتحديد مخرجات ملموسة، كأوراق سياساتية من صفحتين، أو دراسات مقارنة، أو مشاريع تعاونية.

- تجربة ترتيب تنسيقي خفيف ومتناوب.

يمكن أن يقوم هذا الترتيب على دورة مدتها عامان، مع تسمية نقطة اتصال في كل مؤسسة عضو تخصص نحو ٥٪ من وقتها لعمل المنتدى.

- عقد اجتماعات منتظمة عبر الإنترنت.

ينبغي وضع جدول زمني للاجتماعات الافتراضية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٧. وقد تراوحت المقترحات بين اجتماع كل ثلاثة أشهر واجتماع كل أربعة أشهر، ويبقى على الأعضاء الاتفاق على الوتيرة.

- المداورة في الاجتماعات الحضورية.

يُعقد الاجتماع المقبل في لبنان إذا سمحت الظروف، وإلا ففي بغداد بحلول ربيع ٢٠٢٧، ثم في دمشق، على أن تعقب جلساتِ الأعضاء جلساتٌ أوسع تضم أوساط البحث في البلد المضيف.

- إنشاء حضور رقمي مشترك.

يمكن أن يتخذ ذلك شكل صفحة مركزية للمنتدى مرتبطة بمواقع الأعضاء، أو قالب صفحة موحّد، إلى جانب نشرة إلكترونية فصلية.

- عقد ندوات موضوعية عبر الإنترنت.

ينبغي تنظيم ندوتين أو ثلاث ندوات سنوياً تربط البحث بالنقاش السياساتي.

- التمويل المشترك وتوسيع الشبكة.

ينبغي للأعضاء التقدّم بطلبات تمويل مشتركة، مع تخصيص حصة صغيرة للتنسيق، وتوسيع الشبكات البحثية الوطنية، مع التدقيق في النزاهة المهنية للأعضاء الجدد واستقلاليتهم عن الجماعات المسلحة.

- صون هوية المنتدى.

ينبغي الحفاظ على هوية المنتدى بوصفه منبراً مرناً ومستقلاً للحوار على المسارين ١,٥ و٢.

# منتدى ماضٍ نحو التنفيذ

أُطلق منتدى بلاد الشام والعراق في تشرين الأول/أكتوبر 2024 بهدف الربط بين معاهد البحث وخبراء السياسات والفاعلين المدنيين في العراق وبلاد الشام، دعماً للسلام والتعاون الإقليمي، وصولاً إلى التكامل في نهاية المطاف. وقد أرسى تقريره الأول (الصادر في تموز/يوليو 2025)، الذي تضمّن أيضاً وقائع الاجتماع الأول لمنتصف العام في حزيران/يونيو 2025، مسوّغات المنتدى ورؤيته المؤسسية. ثم شدّد الاجتماع السنوي الأول (أربيل، تشرين الأول/أكتوبر 2025)، والتقرير الذي صدر عنه في آب/أغسطس 2026، على المسارات القابلة للتطبيق، والحكم الشامل، والتعاون التدريجي.

أما الاجتماع السنوي الثاني، المنعقد في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2026، فقد عاد إلى تلك الطموحات في بيئة أمنية أشدّ توتراً، وطرح سؤالاً أكثر عملية: ما الذي أنجزه الأعضاء معاً، وما البنية اللازمة لتحويل اللقاءات المتقطعة إلى عمل جماعي مستدام؟

وعلى غرار الاجتماعات السابقة، جمع الاجتماع ممثلين عن مؤسسات من العراق (بما فيه إقليم كوردستان) وسوريا ولبنان والأردن، إلى جانب مسؤولين حكوميين وممارسين في مجال السياسات، فيما تعذّر حضور الممثل الفلسطيني. وفي جلستي عمل مغلقتين، راجع الأعضاء ما أحرزه المنتدى من تقدّم وآفاقه المؤسسية، وقد عُقدت الثانية منهما بمشاركة المسؤولين عن المنظمات غير الحكومية في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان. وبعد الظهر، عُقدت جلستان أوسع: تناولت الأولى الجماعات المسلحة والسيادة المتنازع عليها، والثانية التعافي وتمويله وإعادة الإعمار والترابط الإقليمي. وقد عُقدت الجلسات كافة وفق قاعدة تشاتام هاوس، ولذلك يقدّم هذا التقرير خلاصة مضمونها من دون الكشف عن هوية المتحدثين.



# منطقة أُعيد ترتيب موازينها

شكّلت الحرب الأخيرة التي شاركت فيها إيران وإسرائيل والولايات المتحدة خلفيةً لجلسات المنتدى كافة. فهذه الحرب لم تصنع مشكلات المنطقة، لكنها أخلّت بالتوازنات التي كانت تُبقيها مجمّدة، ولذلك وصف المشاركون آثارها بأنها فرصة وتهديد في آن معاً

## الحرب غيّرت شروط المنافسة

لم تحسم الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران التنافسَ الدائر في المنطقة، بل غيّرت شروطه وموازينه. فقد أضعفت الأطراف المدعومة من إيران، وقطعت خط إمداد حزب الله عبر سوريا، واستقطبت اهتماماً أوروبياً وخليجياً بالمنطقة. ولذلك يبدو عرض الدولة اليوم أقوى نسبياً من عروض منافسيها.

غير أن كل فرصة تقريباً نوقشت في الاجتماع جاءت من الخارج: ضغط أميركي، وضربات إسرائيلية، وتخفيف للعقوبات، واحتياجات أوروبية من الطاقة، ورؤوس أموال خليجية. فدول المنطقة تتفاعل مع الصدمات ولا تصنعها. والسؤال المطروح لعام 2026 وما بعده: هل تستطيع هذه الدول أن تحوّل الفرص التي صنعها غيرها إلى نظام تملكه هي، قبل أن تُغلق تلك الفرص؟

## ثلاث استراتيجيات وطنية، وثلاثة أنماط من الإخفاق

- العراق يوازن بدلاً من أن يقدّم عرضه الخاص.

لطالما عنى الحكم في العراق الموازنة: خارجياً بين النفوذين الأميركي والإيراني، وداخلياً بين القيادات الشيعية والسنية والكوردية والفصائل. ولا يصدر قرار إلا بعد أن تأخذ هذه الموازنة مداها، وكثيراً ما ترجّح الأزمات الكبرى كفّة على أخرى، كما في الحرب الأخيرة أو الصدمة الإقليمية التي أعقبت السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وقد جنّب ذلك البلادَ حرباً أهلية، لكن الدولة نادراً ما تقدّم عرضاً خاصاً بها. ورأى أحد المشاركين أن معظم الفاعلين السياسيين يعرفون الحلول لتحديات البلاد الرئيسية، لكنهم يفتقرون إلى قرار موحد وأدوات فعالة لتنفيذها. ومثال ذلك أن الحكومة الجديدة سعت، عبر مهلة ٣٠ أيلول/سبتمبر، إلى اغتنام تحوّل في ميزان القوى من دون أن تملك أدوات المتابعة؛ فالضغط الذي لا يقترن بمخرج لم يمنح الفصائل سبباً لقبول شروط الدولة، بل منحها سبباً للتوحّد ضدها. فمشكلة العراق إذاً فائضُ التوازن.

- سوريا تحتكر بالمرسوم.

تتفوّق سوريا على منافسيها بالسرعة والإلزام: تستوعب الفصائل أولاً وتبني الهياكل لاحقاً، وتُبقي عجلة الاقتصاد دائرة فيما تبني منظومة الحكم على الطريق. وقد حقق ذلك نتائج حقيقية، منها إنجاز ما بين ٨٠ و٩٠٪ من عملية دمج الفصائل، وعودة نحو ٣ ملايين شخص. لكن الإلزام يكسب الامتثال لا الولاء، ويتعثّر تحديداً حيث لا يزال بوسع طرف منافس أن يقدّم عرضاً مضاداً. كما أن صندوقاً غامض القواعد للأصول المستردّة، وتوزيع الموانئ والمطارات على رعاة خليجيين، يُنذران بإعادة إنتاج شبكات المحسوبية التي تقول دمشق إنها تفكّكها، وإن بأسماء جديدة. فمشكلة سوريا إذاً نقصُ التوازن.

- لبنان يقرّر من دون أن يملك الأدوات.

للمرة الأولى، أعلنت القيادة اللبنانية أنه لا يحق لحزب الله حيازة السلاح. لكن الدولة لا تستطيع مجاراة الخدمات الاجتماعية التي يقدّمها الحزب، ولا تمويل جيشها على نحو كافٍ، ولا إزالة المبرّر الرئيسي لسلاح الحزب ما دامت إسرائيل تحتل أجزاء من الجنوب. فلبنان يملك الإرادة، لكنه لا يملك أوراق الضغط.

- أما الأردن، فيدفع ثمن إخفاق جيرانه. فالتهريب وأعباء استضافة اللاجئين والشبكات المرتبطة بإيران تصل إليه لأن جيرانه يخسرون التنافس على أراضيهم. وانشغاله بـ«السيادة المتنازع عليها» ليس في جوهره سوى الكلفة الخارجية لإخفاقات تقع خارج حدوده.

## السيادة والحدود والقانون الدولي

تقوم الرؤية التأسيسية للمنتدى على منطقة تتراجع فيها أهمية الحدود، لتصبح فضاءً للتجارة والتنقل والازدهار المشترك. غير أن المشاركين انشغلوا هذا العام، بالقدر نفسه، بالحدود المنتهَكة. ولا تعارض بين الهمّين؛ إذ لا تستطيع فتح حدودها بأمان إلا دولٌ تثق بسيطرتها عليها، والحدود التي تُخفَّض بالتراضي نقيضُ الحدود التي تُمحى بالقوة.

## إعادة تثبيت الحدود الدولية

حذّر أحد المشاركين من أن المنطقة تواجه خطر العودة إلى حقبة ترفض فيها الدول الاعتراف بالحدود وتحتل الأراضي متى شاءت، مشيراً تحديداً إلى سوريا ولبنان وفلسطين. ومع اقتراب موعد مغادرة قوات اليونيفيل لبنان بحلول نهاية 2026، دعا مراكز الفكر في المنطقة إلى إعادة التأكيد على حرمة الحدود الدولية، وطرح المسألة مباشرة مع نظرائها الأوروبيين. ولم يُقدَّم احترام القانون الدولي بوصفه موقفاً مبدئياً فحسب، بل بوصفه أيضاً مصلحة للمنطقة نفسها. ولاحظ المشارك أن من يتحدثون علناً عن الانتهاكات باتوا يدفعون ثمناً متزايداً.

## الأمن مصلحة مشتركة

ودعا مشارك آخر إلى أن تتعامل شبكة المنتدى مع الأمن الإقليمي والدولي بوصفه همّاً مشتركاً، وأن تتوسع لتشمل بلدان المنطقة كافة. وفي هذا السياق، يبحث عملٌ قائم ضمن المسار الثاني بشأن فلسطين وسوريا في كيفية تأثير التطورات في غزة والقدس والضفة الغربية في الديناميات الداخلية للأردن.

## حدود في الأذهان

ليست الحدود المادية وحدها ما يهمّ. فقد رصد بحثٌ عُرض في الاجتماع، بصورة منهجية، خطابَ الكراهية بين العراقيين والسوريين، وبين الأردنيين والسوريين، فتبيّن أن العداء متبادل، ووثّق حالاتٍ بالأرقام. ويعكف الباحثون حالياً على تحليل ما إذا كانت هذه الحملات عفوية أم منظَّمة. وتكتسب هذه النتائج أهميتها من أن خطاب الكراهية لا يؤثر في المزاج العام فحسب، بل في العلاقات الرسمية أيضاً. وقد توقفت مبادرة مشتركة مع شركاء أردنيين للتصدي له حين اندلعت الحرب.

## العلاقات الثنائية: تقارب سريع وآخر بطيء

تفاوتت وتيرة العلاقات الثنائية في المنطقة خلال العام:

- العراق–سوريا: أفاد المشاركون بأن العلاقات النفطية انتقلت «من الصفر إلى المئة» بين ليلة وضحاها تقريباً بعد الحرب، وتُوّج ذلك بمصافحة علنية في الأسابيع التي سبقت الاجتماع، بعد اتصالات غير معلنة. غير أن المشاركين نبّهوا إلى أن الريبة العراقية تجاه سوريا سابقة لسقوط نظام الأسد، وتمتد جذورها إلى تاريخ طويل من التنافس بين البلدين، وإلى دور سوريا ممراً لعبور الإرهاب إلى العراق بعد ٢٠٠٣.
- سوريا–الأردن: وُصفت العلاقة بأنها تعيش «شهر عسل»، مع تواصل يومي على المستويين الوزاري والمؤسسي، وروابط نشطة بين منظمات المجتمع المدني.
- سوريا–لبنان: لا تزال العلاقات متعثرة، ومتشابكة مع ملفات الحدود والأمن والتجارة التي لم تُحسم بعد.

## خلاصة تحليلية

رأى المنتدى في العام الماضي أن التعاون الوظيفي، كالعمل المشترك لمكافحة تهريب الكبتاغون، يمكن أن يبني الثقة قبل التسوية السياسية. ويضيف نقاش هذا العام شرطاً لذلك: فالتعاون الوظيفي يفترض أن كل طرف يسيطر على جانبه من الحدود. وحيثما يقوّض الاحتلال أو السيادة المتنازع عليها أو التحريض المنظَّم هذه السيطرة، يحتاج التعاون أولاً إلى أرضية سياسية قوامها احترام مشترك للحدود، وعمل فعلي لمواجهة السرديات التي تحوّل الجيران إلى أعداء.

## الممرات والمراكز و اقتصاديات الاستقرار

عادت الممرات الاقتصادية إلى جدول الأعمال بزخم جديد، لكن المحرّك هذه المرة خارجي: فأوروبا، الباحثة عن مصادر أرخص وأكثر أماناً للطاقة والسلع والخدمات بعد الاضطرابات في المضائق الخليجية، ترى في شرق المتوسط وعمقه فرصتها التالية. والسؤال المطروح على المنطقة: هل تستطيع أن توجّه هذا الاهتمام، أم أنه هو الذي سيوجّهها؟

## من ممر واحد إلى مراكز متعددة

مساراً واحداً اتُّفق عليه بين الولايات المتحدة والهند. ومنذ ذلك (IMEC) بدأ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الحين، دعت أصوات إقليمية إلى اعتماد مراكز متعددة في شرق المتوسط بدلاً من مركز واحد، تشمل الموانئ السورية واللبنانية، إلى جانب الموانئ الإسرائيلية مستقبلاً، وقناة السويس المصرية. والمبدأ الناظم هنا هو «المرونة عبر تعدد المسارات»، أي إيجاد طرق بديلة تضمن ألا يعزل اضطرابٌ واحد المنطقة عن العالم. وقدّم أحد المقترحات الأردنَّ بوصفه نقطة الانطلاق الطبيعية للانخراط الأوروبي، على أن تُعمَّم ورقة بالمبادرة على الأعضاء.

## ممرات قيد العمل

عرض أعضاء المنتدى أعمالاً جارية بالفعل، منها:

- دراسة سورية–لبنانية مشتركة لممر تجاري بين البلدين، تركّز على كيفية إسهام الطريق الاقتصادي في دعم عودة اللاجئين وتحقيق الاستقرار في الملف السوري–اللبناني. وقد عُقدت ورشة عمل أولى عبر الإنترنت، ويُنتظر صدور أوراق بحثية عنها، والمشروع مفتوح أمام أعضاء من بلدان أخرى.
- بحث حول ممر تجاري مشروع يربط لبنان وسوريا والعراق، يُجرى بالشراكة مع جامعة في إقليم كوردستان.
- طموح العراق إلى أن يكون مركزاً يربط تركيا بالمنطقة، مع خط أنابيب محتمل إلى سوريا، وطموح لبنان إلى أن يكون مركزاً قائماً بذاته.

وتبدو الصورة العراقية متباينة؛ فقد وصف المشاركون أزمة اقتصادية فاقمها إغلاق مضيق هرمز، لكنهم تحدثوا أيضاً عن هامش حقيقي للنمو، ولاحظوا انفتاحاً واسعاً على المحيط الإقليمي في أوساط البرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأكاديميين في بغداد، بما يتيح مجالاً لمشاريع إقليمية بقيادة عراقية.

## توترات على المنطقة إدارتها

- أجندة مَن؟ خلص المنتدى في العام الماضي إلى أن إعادة البناء يجب أن تُقاد من الداخل، وأن دور الفاعلين الخارجيين يقتصر على المشورة لا الفرض. غير أن أجندة ممرات تحددها في الأساس احتياجات أوروبا من الطاقة والاستثمار قد تقلب هذه المعادلة. فأولويات المنطقة، ومنها المصالحة والحكم الرشيد، هي التي ينبغي أن تحدد شروط الانخراط الخارجي، لا أن تكون تابعة له.
- مراكز متكاملة أم متنافسة؟ يرى كلٌّ من الأردن والعراق ولبنان وسوريا نفسه مركزاً إقليمياً. وتعدد المراكز لا يكون مصدر قوة إلا إذا جرى تنسيقه؛ أما من دون تنسيق، فتتحول هذه الطموحات إلى تنافس على المستثمرين أنفسهم.
- لمن تعمل الممرات؟ ينبغي لأيّ إطار للممرات أن يراعي الحساسيات السياسية، واختلال موازين القوة التفاوضية، والنفاذ إلى الأسواق المحلية، وموافقة المجتمعات المعنية. والأهم أن يتجنب إنشاء طرق عبور تتجاوز المناطق الأشد حاجة إلى التعافي. وقد قُدّمت تصورات عدة للممرات بوصفها رؤى بعيدة المدى، ما يستدعي تقييماً مستقلاً لجدواها وتمويلها وافتراضاتها السياسية قبل التعامل معها على أنها خطط.

ولا يزال تحذير المنتدى في عام ٢٠٢٥ قائماً: فالممرات التي تفتقر إلى حكم شامل تخاطر بأن تصبح إما رموزاً جوفاء أو ساحات جديدة للصراع.



## ما يتم بنائه

أضاف النقاش حول التمويل عنصرين ملموسين. الأول منصة مقترحة تجمع الاتحاد الأوروبي والأردن والممر الاقتصادي (IMEC)، تهدف إلى بناء ممرات متعددة الطبقات حول الطاقة والصناعة، تربط بلاد الشام والعراق بالخليج ثم بأوروبا. والثاني وصلة بيانات بالألياف الضوئية، سعودية–أردنية–سورية، يجري تنفيذها بالفعل بطول نحو 4,500 كيلومتر وبكلفة تقارب مليار دولار، مع إمكانية ربط العراق وتركيا بها، وذلك إلى جانب مشروعي سكة حديد الحجاز وطريق التنمية التركي. والمفارقة معبّرة: فالممرات التي تُناقش في العواصم الأوروبية لا تزال خططاً، فيما أول وصلة تدخل حيّز التنفيذ رقميةٌ وبتمويل خليجي. وقد يتحقق الترابط عبر البيانات ورأس المال الخليجي قبل أن يتحقق عبر التجارة والاستثمار الأوروبي.






# تحدّي الفاعلين من غير الدول

## مَن يتحدث باسم الدولة؟

ما الذي يعنيه فعلاً أن تمارس الدولة سلطتها على الجماعات المسلحة؟ قدّمت الحالات الثلاث، العراق وسوريا ولبنان، ومعها المنظور الأردني، إجابةً أوضح مما يوحي به السؤال: فالدمج الرسمي في مؤسسات الدولة لا يكفي وحده لإخضاع الجماعات المسلحة لسيطرتها، وإنما تتوقف السيطرة على قدرة الدولة على تقديم ما كانت تقدّمه الجماعة المسلحة: الأمن، والدخل، والخدمات، والتمثيل.

في تشرين الأول/أكتوبر 2025، رأى المنتدى أن المنطقة ربما تدخل مرحلة «ما بعد الفاعلين من غير الدول»، تتراجع فيها الجماعات المسلحة من دون أن تنهار، وحذّر من أن مثل هذه النوافذ قد تُغلق سريعاً. ويوحي اجتماع 2026 بأن النافذة كانت حقيقية، لكنها استُثمرت على نحو مختلف تماماً في كل بلد: فقد تحرّكت سوريا بأسرع وتيرة وذهبت إلى أبعد مدى، وحاول العراق ثم تعثّر، أما في لبنان فقد ضيّق الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ في الجنوب هذه النافذةَ إلى ما وصفه أحد المشاركين بـ«هامش ضيق» محدود الأثر. وأظهرت عودة النشاط المسلح، ومنها الحادثة التي وقعت في الحسكة قبل أيام من الاجتماع، أن الظروف الكامنة لا تزال قائمة.

## العراق: ثلاث كلمات لمطلب واحد

لم تحقق مهلة 30 أيلول/سبتمبر سوى نصف ما وعدت به. فقد ربطت الحكومة بين أمرين: أن تسلّم الفصائل سلاحها، وأن تنسحب القوات الأميركية وقوات التحالف الدولي، فتحقق الانسحاب وحده. ورأى أحد المشاركين في ذلك اختلالاً إضافياً في التوازن، وتساءل عن توقيته؛ فالجيش العراقي قوي ميدانياً، لكنه لا يزال يعتمد على الدعم الدولي في مجالي التكنولوجيا والاستخبارات، في حين لا تزال داعش وجماعات متطرفة أخرى ناشطة.

وكشفت المهلة أيضاً عن مشكلة في المصطلحات، إذ تُطرح ثلاثة مطالب مختلفة:

- نزع السلاح: أي الإزالة الكاملة لسلاح الفصائل. وهذا هو المطلب الأميركي، وقد رأى المشاركون أنه يتجاوز قدرة بغداد الحالية.
- حصر السلاح بيد الدولة: وهو موقف المرجعية الدينية في النجف، وعدد من القوى السياسية الشيعية، والقيادات الكوردية والسنية المعتدلة.
- تنظيم السلاح أو تجميده: وهي الصيغة التي تتبناها الفصائل التي انخرطت في الحياة السياسية وتقول إنها متعاونة.

والحكومة عالقة بين هذه المطالب. وحتى الفصائل المتعاونة لا تمثّل المشهد المسلح بأكمله؛ فثمة فصائل أخرى ترفض أيّ نقاش حول سلاحها.

وتمثّل التشخيص المحوري في أن بغداد لوّحت بالعصا من دون الجزرة. وقارن أحد المشاركين بين العراق وإسبانيا، حيث ضغطت الدولة بشدة على منظمة «إيتا» وفتحت أمامها في الوقت نفسه طريقاً إلى الحياة السياسية، فتخلّت المنظمة عن سلاحها عام 2017. أما في العراق، فقد جاء الضغط بلا مخرج، فبدأت الفصائل تنسّق موقفاً موحداً في مواجهة الحكومة. والمواجهة المباشرة ستكون باهظة الكلفة، وقد تنزلق إلى صراع أهلي طويل الأمد.

وفي المقابل، أشار المشاركون إلى ما يملكه العراق من أوراق: فواشنطن امتنعت حتى الآن عن معاملته دولةً معادية رغم الهجمات على المصالح الأميركية، إدراكاً منها أن الفصائل لا تمثّل البلد. كما يملك العراق قضاءً قوياً ومستقلاً، ومجتمعاً مدنياً ناشطاً في جميع المحافظات، وحكومة منفتحة على محيطها، واقتصاداً قابلاً للنمو.

واستخلصت مداخلة من الحضور الدرسَ الأوسع من تجربة العراق بعد 2003: فقد دُمجت فصائل عدة في هياكل الدولة آنذاك، لكن المشكلة عادت، وبحجم أكبر، عند أول انتكاسة أمنية. فالدمج يحتاج إلى أسس اجتماعية وثقافية، واقتصادية قبل كل شيء؛ وما دامت الجماعة المسلحة تدفع للشاب أكثر مما تدفع له الدولة، فسينضم إليها.

## سوريا: الدمج بالمرسوم والدمج بالتفاوض

قدّمت سوريا نموذجين متوازيين، وكان التباين بينهما من أهم ما خلص إليه الاجتماع.

- نموذج المرسوم.

لم تنتظر الحكومة اكتمال المؤسسات أو القوانين أو الثقة، بل جعلت دمج فصائل المعارضة السابقة في الجيش الوطني إلزامياً منذ اليوم الأول. وجرى الدمج على مراحل: اندماج شكلي، ففرز، فإعادة تأهيل، فإعادة انتشار، وأخيراً تفكيك الهياكل القديمة. وبحسب هذه الرواية، أُنجز ما بين ٨٠ و٩٠٪ من العملية. والمنطق هنا منطق كرة الثلج: بناء كتلة حرجة موالية للدولة، ثم توسيعها حتى تصبح قادرة على حماية المشروع السياسي.

- النموذج التفاوضي

سلك دمج قوات سوريا الديمقراطية مساراً مختلفاً، تطلّب من جميع الأطراف خطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء لبناء حدّ أدنى من الثقة لم يكتمل بعد. فقد سار الدمج العسكري على نحو جيد وبلغ مراحله الأخيرة، لكن الجانب الإداري لا يزال متأخراً؛ إذ لا تزال هناك مشكلات في التعيينات، ومنها التعيينات في الوزارات بدمشق، ولم تُنفَّذ جميع النقاط المتفق عليها. كما لا يزال الاعتراف الرسمي بالتعليم باللغة الكوردية منقوصاً، وترتيبات الأمن الداخلي معلّقة.

وتتمثل العقبة الكبرى في غياب دستور دائم يضمن حقوق المكوّنات كافة؛ فمن دونه تبقى كل خطوة رهينة حسن النوايا. وعُزي التوتر الذي شهدته الحسكة في الأيام التي سبقت الاجتماع إلى تحريض إلكتروني يطالب الدولة بـ«فرض سيادتها» على محافظة يديرها أصلاً مواطنوها من الكورد والعرب. فالناس يحملون السلاح حين لا يشعرون بالأمان، والدستور الذي يحمي الجميع على قدم المساواة يزيل هذه الحاجة.

ورأى مشارك آخر أن الخطر يكمن في الفارق بين الدمج والصهر، أي الدمج الذي يتحول إلى إذابة أو إقصاء أو إلغاء. فقد انهارت سوريا والعراق لأن نظاميهما أنكرا وجود شعوبهما ومكوّناتهما، وتكرار هذا النموذج سيفضي إلى النتيجة نفسها. وحذّر من أن الدمج الذي بدأ بمرسوم قد ينتهي بمرسوم في يوم واحد ما لم يُرسَّخ في مؤسسات ديمقراطية. ودعا الدول الضامنة، كفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتركيا من موقعها الخاص، إلى البقاء منخرطة، مشيراً إلى البند المتفق عليه بشأن الإدارة المحلية بوصفه الأساس القانوني الذي يمكن البناء عليه.

## ما يكشفه التباين

يتحدى نموذج المرسوم الافتراضَ الشائع بأن الثقة يجب أن تسبق الدمج؛ فقد نجح، وبسرعة، حيث افتقرت الفصائل إلى قاعدة جغرافية مستقلة وقاعدة سياسية منظَّمة. أما حالة قسد فتكشف حدوده: فحيث يحكم فاعل مسلح إقليماً ويمثّل مكوّناً له مظالم تاريخية تجاه الدولة، يحتاج الدمج إلى ضمانات قانونية لا يستطيع المرسوم توفيرها. ومن ثمّ فإن المقاربة السورية الناشئة هجينة: من الأعلى إلى الأسفل حيثما أمكن، وبالتفاوض حيثما لزم. ويتوقف صمود هذه الصيغة على الدستور.

وإجمالاً، أوحى النقاش السوري بأن الدمج المستدام يجب أن يعالج طرفي المشكلة معاً: فالدولة تحتاج إلى قيادة فعالة وخاضعة للمساءلة على القوى الأمنية، والمواطنون والمكوّنات يحتاجون إلى الثقة بأن هذه القوى لن تُستخدم ضد حقوقهم. وقد جعلت عقود من الحكم القسري الخوفَ من الدولة حقيقةً سياسية قائمة بذاتها، ولذلك يجب أن تتمايز إعادة بناء السلطة بوضوح عن إعادة بناء المؤسسات التي كانت المجتمعات تخشاها. وقد تباينت تقديرات المشاركين بشأن مدى تقدّم الدمج العسكري، وحجم العقبات الإدارية والتعليمية المتبقية.

## لبنان: قرار بلا أدوات

دارت الحالة اللبنانية حول ما تغيّر وما لم يتغيّر. فقد نزع اتفاق الطائف سلاح ميليشيات الحرب الأهلية، لكنه استثنى حزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، بذريعة الوجود العسكري الإسرائيلي في الجنوب، وبفضل دعم إيراني وسوري جعل ذلك ممكناً.

ومنذ ذلك الحين، طرأت أربعة تغيّرات:

١. اتخذ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة موقفاً واضحاً مفاده أن حزب الله حزب سياسي لم يعد يحق له حيازة السلاح.

٢. قطع سقوط نظام الأسد خط الإمداد الرئيسي لسلاح الحزب.

٣. قد تدفع الحرب التي شاركت فيها الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل طهرانَ إلى إعادة النظر في تموضع حزب الله.

٤. أضعفت الضربات الإسرائيلية الحزب، إذ قتلت قادة من الصف الأول ودمّرت بلدات في الجنوب.

لكن عائقين لا يزالان يحولان دون نزع السلاح. الأول أن إيران تعدّ حزب الله «ورقتها الرابحة»، ولن تتخلى عنها بسهولة ما دامت تواجه تهديدات إسرائيلية وأميركية. والثاني، بحسب ما أفاد به المشاركون، أن إسرائيل أعادت احتلال «الخط الأصفر» في جنوب لبنان، وسوّت بالأرض نحو 63 بلدة وقرية، بعضها يزيد عدد سكانه على 30 ألف نسمة. ونتيجة لذلك، لا يستطيع نحو 400 ألف لبناني العودة إلى ديارهم، وباتت القرى المسيحية القريبة من الحدود شبه معزولة عن بقية البلاد.

وقد يفتح الوضع الأميركي–الإيراني هامشاً ضيقاً، لكن أثره سيبقى على الأرجح محدوداً. فأيّ تقدّم يتطلب اتفاقاً داخلياً بين الحكومة وحزب الله، ومفاوضات مع إيران، وجدولاً زمنياً واضحاً للانسحاب الإسرائيلي. والأهم من ذلك أن تكون الدولة قادرة على ملء الفراغ الاقتصادي والاجتماعي الذي سيخلّفه الحزب، من مدارس ورعاية صحية وخدمات. ولا يزال الجيش اللبناني ضعيفاً وشحيح التمويل، كما أن الحذر الأميركي من تعزيز أيّ قوة قد تشكّل تهديداً لإسرائيل يحدّ من الدعم المقدّم له.

وكشفت الحالة اللبنانية معضلةً مشتركة بين البلدان الثلاثة: فالدولة لا تستطيع ترسيخ سلطة شرعية بمجرد إزاحة أحد مزوّدي الأمن، بل عليها أولاً أن تبني الثقة بالمؤسسات التي ستتولى المهمة. وفي الأثناء، تقيّد السلطةُ العسكرية الموازية لحزب الله والنشاطُ العسكري الإسرائيلي المستمر في الجنوب السيادةَ اللبنانية، وتربطان سكان لبنان بمواجهة إقليمية أوسع. ولم يحسم الاجتماع هذا التوتر، لكنه أوضح لماذا يكتسب التسلسل والضمانات والدبلوماسية الإقليمية كل هذه الأهمية.

## الأردن: كلفة السيادة المتنازع عليها لدى الجوار

لا يعاني الأردن مشكلة جماعات مسلحة خاصة به، لكنه يدفع ثمن مشكلات جيرانه. ووصف أحد المشاركين المسألة بأنها أزمة سيادة متنازع عليها على ثلاثة مستويات:

- السيادة على الإقليم: قدرة الدولة على ضبط حدودها، ومنع الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والجهات الأجنبية من استخدام أراضيها.

- السيادة السياسية: قدرة المؤسسات الوطنية على اتخاذ القرار بمعزل عن الإكراه الخارجي أو مراكز القوى الداخلية المنافسة.
- السيادة الاستراتيجية: القدرة على تحديد الأولويات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية من دون الارتهان لصراعات القوى الإقليمية والدولية.

وحين يفقد الجيران هذه المقومات، تتحمل الدول المستقرة الأكلاف. وفي حالة الأردن، تتوزع هذه الأكلاف على أربعة مجالات: أمن الحدود، الذي بات يعني إدارة التهريب والمخدرات والأسلحة والجماعات المسلحة التي تستغل المناطق ضعيفة السيطرة؛ والقضية الفلسطينية غير المحسومة، بما تحمله من مخاوف من التهجير القسري وتغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس؛ واستضافة اللاجئين بما يفوق القدرة المالية للأردن وحجم الدعم الدولي الذي يتلقاه؛ والضغوط على الاقتصاد والطاقة والمياه. وتضيف الحرب مع إيران انكشافاً مباشراً، عبر ضربات محتملة على قواعد داخل الأردن، وشبكات متحالفة مع إيران، والتهريب، والخلايا النائمة، واضطراب السياحة والتجارة وسلاسل الإمداد.

وتتمثل الاستجابة المقترحة في الانتقال من إدارة تداعيات الأزمات إلى سياسة استباقية تربط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي، عبر الدبلوماسية الوقائية، والتعاون الاقتصادي، والتقاسم الدولي للأعباء. ولا يزال الموقف الأردني المعلن من القضية الفلسطينية هو حلّ الدولتين.



## جدل التسلسل، وما غاب عنه

طُرح على المتحدثين سؤال: هل ينبغي أن يسبق نزعُ السلاح الإدماجَ السياسي، أم أن يسيرا بالتوازي؟ وتشير الأدلة إلى أن صيغ التسلسل نجحت أو أخفقت لأسباب لا تتعلق بالترتيب نفسه:

- أخفقت مقاربة «الضغط أولاً» في العراق لأنها لم تقدّم مخرجاً.
- نجحت مقاربة «المرسوم أولاً» في سوريا مع الفصائل التي لا تملك قاعدة مستقلة، لكنها لم تنجح مع قسد.
- لا يستطيع لبنان اعتماد أيّ تسلسل أصلاً ما دام احتلالٌ خارجي يمنح الجماعة المسلحة مسوّغ وجودها.

ورأى أحد المشاركين أن كل جماعة مسلحة في المنطقة هي نتاج تجربة المنطقة نفسها: فالعراقيون تسلّحوا في مواجهة دولة صدام حسين، والسوريون، كورداً وعرباً، تسلّحوا في مواجهة الدولة الأمنية البعثية، لا في مواجهة عدو أجنبي. وبحسب هذا الرأي، تكمن المهمة في سوريا في إعادة بناء الدولة على أساس العدالة، وإلا فإن المنطقة ستبني من جديد دولةً يخشاها شعبها. وتنطبق هذه الحجة انطباقاً وثيقاً على الحالة السورية، لكنها أقل انطباقاً على الفصائل العراقية، التي يعمل كثير منها من داخل الدولة، وعلى حزب الله، الذي بُرّر سلاحه بمواجهة إسرائيل.

وقد عادت معضلة التسلسل ذاتها إلى الظهور في النقاش حول تمويل إعادة الإعمار: هل يُبنى الحكم أولاً، أم تُبقى عجلة الاقتصاد دائرة ويُبنى الحكم على الطريق؟ وقد قدّمت سوريا الإجابة نفسها عن السؤالين.



# إعادة الإعمار والتعافي

## إعادة الإعمار ليست تعافياً

خلصت الجلسة الثانية إلى نتيجة تماثل ما خلصت إليه الأولى: فكما أن الدمج لا يعني السيطرة، فإن إعادة الإعمار لا تعني التعافي. فقد فتح رفع العقوبات عن سوريا وإعادة بناء شوارع الموصل أبواباً لم يعبرها الناس بعد. ولذلك ينبغي أن يُقاس التعافي بمن يعود ويبقى، وبما إذا كان لديه عمل مستقر، وبما إذا كان يثق بجيرانه وبالمستقبل، لا بعدد المباني المنجزة أو القيود المرفوعة.

وقد طُرحت المسألة بوصفها مسألة نموذج لا مسألة مال: مَن يحدد الأولويات؟ ومَن يقرر وجهة الاستثمار؟ وأيّ حوكمة تنظّم العملية؟ وكيف يمكن الحيلولة دون تحوّل إعادة الإعمار إلى أداة لإعادة إنتاج اللامساواة وترسيخ النفوذ السياسي، بدلاً من أن تكون طريقاً إلى الاستقرار؟

## سوريا: الباب مفتوح، لكن أحداً لم يدخل بعد

تدخل سوريا مرحلة جديدة، مع رفع نحو 99% من العقوبات واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول كثيرة. لكن رفع القيود إذنٌ بالبدء، لا التعافي بعينه؛ فالباب فُتح، لكن البلاد لم تعبر منه بعد.

ووُصف التعافي بأنه يتطلب اعترافاً على ثلاثة مستويات:

- الاعتراف الدبلوماسي، وقد قطع شوطاً بعيداً: فأكثر من ٦٠ دولة تتعامل مع دمشق، وقد أعادت فتح سفاراتها أو قنصلياتها.
- الاعتراف المالي والثقة، وهو لا يزال في بدايته.
- الشرعية الداخلية، أي الثقة بين السوريين أنفسهم، وهي أيضاً لا تزال في بدايتها.

والمهمة الأصعب هي بناء مؤسسات اقتصاد سياسي جديد من دون إعادة إحياء الشبكات القديمة. وتضع سوريا حالياً لبنات هذا البناء: إذ تجري إعادة هيكلة وزارتي المالية والتربية، وأُعلن عن تشكيل فريق عمل للتكنولوجيا، وأُنشئت هيئة للاستثمار وأخرى للمنافذ الحدودية والجمارك. واستفادةً من تجارب دول الجوار، قررت الحكومة منذ اليوم الأول وضع جميع الأصول المستردّة للدولة في صندوق واحد تديره لجنة مختصة. غير أن إجراءات هذا الصندوق وُصفت بأنها واضحة لمن هم في داخله، وغامضة لمن هم خارجه.

**ويتدفق رأس المال في ثلاثة أشكال تتباين آثارها تبايناً كبيراً:**

- العقارات: استثمار سريع، لكن أثره الاجتماعي الفعلي ضئيل.
- البنية التحتية الاستراتيجية: وفي مقدمتها وصلة بيانات بالألياف الضوئية بطول نحو ٤,٥٠٠ كيلومتر، تمتد من السعودية عبر الأردن وسوريا إلى البحر المتوسط ومنه إلى أوروبا. ويمكن أن تربط هذه الوصلة العراق والأردن وتركيا والمنطقة الأوسع، وأن تخدم رؤية السعودية ٢٠٣٠ وسوريا على حدّ سواء. وذُكرت سكة حديد الحجاز وطريق التنمية التركي بوصفهما مشروعين ذوي صلة.
- الزراعة: استثمارات خليجية كبيرة في الأمن الغذائي، ستحتاج إلى سنوات قبل أن تؤتي ثمارها.

لكن القيود ثقيلة. فبحسب هذه الرواية، تتأخر سوريا عن جيرانها أكثر من 30 عاماً في كل المؤشرات، وتفتقر إلى بيانات موثوقة، ولا تملك خطة للتعافي المبكر على مستوى الدولة. والأهم أنها لا تملك نظاماً مصرفياً فاعلاً، ولذلك لا تستطيع الانضمام إلى المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال. وقد قدّر البنك الدولي كلفة إعادة الإعمار بـ216 مليار دولار، في حين لم تتجاوز منحته للمصرف

المركزي السوري لأغراض الحوكمة وإعادة الهيكلة 100 مليون دولار. كما بدأ الاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية مع سوريا، لكن تمويله سيكون على الأرجح بطيئاً.

ولذلك تراهن سوريا على تحقيق تعافٍ مبكر من دون قروض تحمل شروطاً سياسية، وقد انتقل موقفها من الاقتراض المشروط من الرفض إلى التحفّظ. ويأتي الاستثمار حتى الآن أساساً من مستثمرين مستعدين لتحمّل المخاطر في بيئة قانونية لا يمكن التنبؤ بها: سوريون في المهجر، بما في ذلك عبر شبكات أعمال سورية–أميركية، وسوريون يحملون الجنسية السعودية أو الإماراتية. وهذا يقلّص الشروط السياسية، شأنه شأن تقاسمٍ للأصول الاستراتيجية لا يتنافس عليه المستثمرون الخارجيون حتى الآن: الإمارات في الخدمات اللوجستية والموانئ، ومنها طرطوس؛ والسعودية في مطار حلب؛ وقطر في مطار دمشق.

وتبقى العودة أقوى مؤشرات التقدّم. فقد عاد نحو 3 ملايين لاجئ ونازح إلى ديارهم في أقل من عامين، وفقاً لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي استُشهد بها في الاجتماع. ووُصفت العودة إلى عفرين بأنها كاملة، فيما انخفض عدد سكان مخيمات إدلب من 1.8 مليون إلى نحو 700 ألف.

وتساءل أحد الحضور عمّا إذا كانت الدول المستثمرة في سوريا تفرض شروطاً، وعمّا إذا كان شكلٌ من أشكال المحاصصة آخذاً في الظهور. فجاء الرد ليعيد صياغة المسألة بوصفها خياراً بين فلسفتين: بناء منظومة الحكم مع إبقاء عجلة الاقتصاد دائرة، أو تجميد الحياة الاقتصادية لعامين بغية بناء الحكم أولاً. وقد اختارت سوريا الخيار الأول.

## نينوى العراق: مدن أُعيد بناؤها وعودة منقوصة

طرحت مداخلةٌ استندت إلى عمل ميداني حديث في الموصل وسهل نينوى فكرةَ «المدينة الفارغة». فالتعافي المادي نسبي لكنه حقيقي، أما التعافي الإنساني فلم يتحقق؛ إذ عاد بعض الناس، لكن المدن لا تزال فارغة. ويُفسَّر ذلك بثلاثة أنواع من الفراغ:

- الفراغ الديموغرافي: بعد أكثر من عقد على الإبادة الجماعية، لم يعد نحو ٢٠٠ ألف إيزيدي إلى ديارهم، كما أن عائلات كثيرة لم تعد إلى الموصل أو سهل نينوى.
- الفراغ الاقتصادي: يعود الناس إلى أماكن تخلو من فرص العمل، في سهل نينوى كما في سنجار. وحيثما وُجدت الوظائف، فهي غالباً مؤقتة ومرتبطة بوجود المنظمات الدولية.
- الفراغ الاجتماعي: تراجعت الثقة، وانقطعت الصلة بين الأجيال.

ووصف المشارك شكلاً من «النزوح المعنوي» يدوم بعد العودة المادية: فقد تعود عائلة إلى بيتها لتجد الحيّ قد اختفى، وقد تجد الجيران لكنها لم تعد تثق بهم. ووراء ذلك قلق وجودي وفقدانٌ للإيمان بالمستقبل. وثمة مجتمع كامل يعيش اليوم في الخارج، منقطعاً عن المجتمع في الداخل. ولذلك فإن التعافي يعني إعادة بناء العلاقة بين الأجيال، لا مجرد إنهاء النزوح. وبحسب هذه الرواية، أُعيد بناء الموصل مبانيَ لا مدينةً؛ فالعودة ليست رجوعاً إلى بيت، بل استعادةٌ للكرامة وللثقة بالمستقبل. ومن هنا يجب أن يكون الناجون شركاء في التعافي، لا متلقّين له.

وكثيراً ما تُصوَّر سنجار على أنها قضية إيزيدية حصراً، لكن المشارك وصفها بأنها مسألة علاقات، وثقة مفقودة، بين جميع مكوّناتها. وطُرحت العدالة في ثلاثة أشكال:

- العدالة الجنائية، التي يعقّدها التكييف القانوني لعناصر داعش بوصفهم إرهابيين لا مرتكبي إبادة جماعية.
- العدالة التعويضية، لأن المجتمع بأكمله يحتاج إلى التعويض.
- العدالة الوقائية، وهي الأهم، أي توفير ضمانات بعدم تكرار الإبادة.

ومع ذلك، ثمة أسباب لتفاؤل حذر. فقد أبدت الحكومة الحالية اهتماماً بالتنمية سبيلاً إلى حلّ قضية سنجار، وباتت المصالح التركية والإقليمية والدولية تلتقي حولها. ووُصف سهل نينوى بأنه مختبر للتعددية، لكنه مختبر يطبعه استمرار الهجرة وضعف العودة والتغيير الديموغرافي.

والمقترح هو تحويل هذه المناطق من مناطق تنافس إلى مناطق تكامل. فسنجار تقع على بعد نحو 50 كيلومتراً من مثلث الحدود التركية–السورية–العراقية، وسهل نينوى على مسافة قصيرة من الموصل ودهوك وكركوك. ويمكن ربط المنطقتين، ومعهما الموصل، بشبكات الترابط الاقتصادي الإقليمي التي يتناولها هذا التقرير في مواضع أخرى. وجاء مقترح التمويل محدداً: صندوق استثماري للمغتربين يدعم العودة، يستند إلى ما يُقدَّر بنحو 140 ألف إيزيدي في ألمانيا، و180 ألف كلداني في ولاية ميشيغان، وآلاف الآشوريين في بلدان أخرى.



# مراكز الفكر والمجتمع المدني وصناعة القرار

لا يكمن المشكلة في المنطقة في حجم التحليل السياساتي المتاح، بل في قدرة الدولة على استيعابه. تلك كانت الرسالة الأوضح في الجلسة الصباحية التي حضرها المسؤولون عن شؤون المنظمات غير الحكومية في بغداد وأربيل. فمؤسسات البحث في أنحاء المنطقة تُنتج من التحليل أكثر مما تستطيع الحكومات توظيفه.

## العراق و إقليم كوردستان: دعم بلا إطار

لم يكن في ظل النظام السابق ما يمكن تسميته مجتمعاً مدنياً خارج سيطرة الدولة. ثم أفرز التحول إلى التعددية السياسية بعد عام 2003 موجةً من منظمات المجتمع المدني، تُعدّ مراكز الفكر من أبرزها. ويستند وضعها القانوني إلى قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010، القائم على التزام دستوري بدعم المجتمع المدني.

أما في إقليم كوردستان، فقد نشأ المجتمع المدني بعد عام 1991، أي في وقت أبكر من بقية العراق، ولذلك فهو أكثر تطوراً نسبياً. وقد سُجّلت في الإقليم نحو 6,000 منظمة غير حكومية منذ عام 2013، مقابل نحو 7,000 في بقية العراق، إلى جانب نحو 900 منظمة دولية غير حكومية ينشط منها أكثر من 400، في حين أن نسبة المنظمات المحلية الناشطة أقل من ذلك بكثير. ووُصفت الاجراءات القانونية المتبعة المعقدة بأنها ضمانات لا عوائق، إذ تهدف إلى منع غسل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية والأنشطة التي يُرى أنها تهدد القيم الثقافية والدينية للمجتمعات. ويبقى التمويل التحدي الجوهري المتفاقم بسبب الوضع الاقتصادي في بغداد وأربيل على حدّ سواء.

وقد أكدت الحكومات المتعاقبة أنها تقدّر مراكز الفكر بوصفها أدوات استراتيجية لصنع القرار، لكن العلاقة لا تزال غير مؤسسية؛ إذ تستعين الوزارات والمستشارون ببحوث هذه المراكز من دون أيّ إطار رسمي ينظّم ذلك. وتحدّث المشاركون عن خطوات عدة قيد التنفيذ لمعالجة هذا الامر:

- وضع قانوني مستقل

لا يميّز القانون العراقي حالياً بين مراكز الفكر وسائر المنظمات غير الحكومية. ويتعذر تعديل القانون نفسه في المدى القريب، لكن الموافقة صدرت على تعديل تعليماته التنفيذية بما يمنح مؤسسات البحث وضعاً مستقلاً.

- التواصل المباشر

يتواصل صانعو السياسات ومتخذو القرار مباشرة مع معاهد السياسات ومراكز الفكر.

- تحدّي التمويل

كان التمويل الحكومي للمجتمع المدني شبه معدوم. ومع التزايد الضغوطاط على الوضع المالي العام، تبحث بغداد حالياً في مصادر تمويل من مؤسسات ناجحة ذاتية التمويل، ولا سيما الجامعات الخاصة، التي قد تسهم بنسبة ١–٢٪ من أرباحها في صندوق مركزي، يجري التخصيص منه وفق معايير الخبرة المتاحة والأثر الملموس. وكان من المقرر أن يبدأ الدعم في الأسبوع التالي للاجتماع. كذلك فإن هيئة الإعلام والاتصالات ملزمة قانوناً بتخصيص حصة من إيراداتها لمؤسسات الإعلام والبحث، وهي آلية قائمة يمكن الاستفادة منها. غير أن إشكاليتين أُثيرتا في هذا السياق: فقد تفضّل الجامعات الخاصة إنشاء مراكز بحثية داخلية لإبقاء الأموال لديها بدلاً من دفعها إلى صندوق مشترك، وقد تستاء المنظمات غير الحكومية حين ترى مراكز الفكر تحظى بدعم لا تحظى به هي.

- الخبرة المحلية

تعتمد بعض المؤسسات العراقية على استشاريين دوليين، وأبدى المشاركون تفضيلهم لبناء الخبرة العراقية، الموجودة أصلاً، والاستفادة منها.

## العلاقة بين الدولة ومراكز الفكر: أربعة نماذج إقليمية

:كشف النقاش عن أربعة نماذج للعلاقة بين مؤسسات البحث والدولة

١. المكتب الحزبي بوصفه مركز فكر

في التقاليد السياسية للمنطقة، كان المكتب السياسي للحزب عقلَ النظام؛ فهو الذي يفكر ويخطط، لكن من دون الاستناد إلى أدلة مجمّعة أو دراسات رصينة. ولطالما افترضت الحكومات في بغداد وأربيل أن تمويل مراكز الفكر سيأتي من الخارج، فلم تُنشئ له أيّ آلية محلية. ولم يبدأ هذا الافتراض في التغيّر إلا مؤخراً.

٢. النموذج المؤسسي: الأردن

قدّم الأردن البديل الأكثر تطوراً، عبر ثلاث قنوات: صندوق وطني لدعم البحث العلمي يقع ضمن منظومة التعليم العالي ويتبع لرئاسة الوزراء، ويُموَّل بنسبة ٢٪ من أرباح الجامعات كافة؛ ومراكز بحثية ملحقة بمؤسسات الدولة وممولة بموجب القانون؛ ومنظمات غير حكومية إنسانية واجتماعية تعتمد على التمويل الخارجي. ويعتمد صانعو القرار في الأردن اعتماداً كبيراً على ما تنتجه هذه المراكز.

٣. النموذج المعتمد على الدعم الخارجي: لبنان

يعود تاريخ المجتمع المدني اللبناني إلى عام ١٩٠٩، وقد تضرر بشدة خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠) ثم استعاد عافيته بعدها. والمشكلة اليوم ليست العداء للمجتمع المدني، بل ضعفه بعد صدمات متتالية. ولا يقدّم لبنان أيّ إعفاءات ضريبية للمتبرعين للمجتمع المدني، ما يثبّط العطاء المحلي ويفرض عملياً ضريبة مزدوجة على التبرعات.

٤. النموذج الناشئ: سوريا

أُهمل البحث العلمي في سوريا تحت ضغط سلطات سياسية من كل الأنواع. ومع ذلك، استمر التعاون عبر خطوط التماس حتى في أسوأ الظروف، إذ انتقلت المساعدات الإنسانية من القامشلي إلى المناطق التي ضربها زلزال ٢٠٢٣. واللافت أن المجتمع المدني السوري تجاوز السيطرة التقليدية للدولة، وبات يمتلك موارد بشرية أكبر وأمهر من كثير من المؤسسات الحكومية، ويحوز معلومات وقدرات تحليلية لا تضاهيها حكومة منشغلة بالأزمات اليومية. والمشكلة تكمن في الفجوة بين المجتمع المدني والحكومة؛ فإن لم تسدّها الحكومة، سدّها الفاعلون الدوليون.

## شركاء محتملون في التمويل

حُدّدت الشركات الإقليمية وشبكات المغتربين والجهات الخليجية بوصفها شركاء محتملين، مع التحذير من أن التمويل الخاص يأتي بتفضيلاته وحوافزه. ولم تبرز أداة تمويلية واحدة بوصفها حلاً متفقاً عليه، بل أشار النقاش إلى معايير ينبغي أن تستوفيها أيّ آلية مستقبلية: الشفافية، والاستثمار المنتج، وتقاسم المخاطر، والملكية المحلية، والعائد القابل للقياس. فآلية استثمارية للمغتربين، على سبيل المثال، تحتاج إلى عناية دقيقة بالتمثيل والضمانات الائتمانية، وبأولويات السكان الحاليين والمجتمعات النازحة على حدّ سواء.

ووفق هذا الرأي، تكمن مساهمة المنتدى في إنتاج أدلة موثوقة حول الاحتياجات المحلية، وتقييم آليات التمويل، والربط بين الباحثين والمجتمعات والمستثمرين المحتملين، من دون أن يقدّم نفسه بوصفه جهة استثمارية.

وتموّل شركات من العراق والشرق الأوسط عموماً، على نحو متزايد، مراكز فكر في واشنطن أملاً في التأثير في السياسة الأميركية، في حين تبقى مؤسسات البحث في المنطقة نفسها بلا تمويل. ومن شأن حثّ هذه الشركات، والحكومات الخليجية، على الاستثمار في المجتمع المدني الإقليمي أن يسهم في سدّ فجوة التمويل، لأن الإنذار المبكر والأدلة الموثوقة يخدمان الحكومات بقدر ما يخدمان المجتمع المدني. كما أن مسحاً مقترحاً حول كيفية تكيّف المجتمع المدني مع تراجع التمويل الخارجي، وما ينبغي أن تكون عليه أولوياته إذا عاد هذا التمويل، يمكن أن يكون مشروعاً مشتركاً مناسباً للمنتدى.

## انعدام الثقة والاستقلالية والأدوات

لا تثق الحكومات والأجهزة الأمنية في أنحاء الشرق الأوسط بالمنظمات غير الحكومية بسهولة، وقد وصف أحد المسؤولين هذا الموقف بأنه تعميم خاطئ. والمعضلة أن مراكز الفكر الممولة من مانحين أجانب يُشتبه في خدمتها أجندات أجنبية، والممولة من الدولة قد ينتهي بها الأمر إلى خدمة الحكومات؛ أي إن التمويل الحكومي المحلي يعالج تبعيةً بخلق تبعية أخرى. وتوفّر معايير التخصيص الشفافة، والرقابة المستقلة، وتنويع مصادر التمويل بين الدولة والقطاع الخاص والجهات الدولية، أفضلَ حماية من ذلك.

ومن ثمّ، تحتاج أيّ بنية تمويلية مستدامة إلى قواعد أهلية مفتوحة، وتحكيم علمي من الأقران، وتقارير علنية، وضمانات ضد تضارب المصالح، وفصل واضح بين المساهمات المالية والتأثير في الاستنتاجات. ولم تُفصَّل هذه الضمانات في الاجتماع، لكنها تنبع من التزام الشبكة المعلن بالنزاهة المهنية والبحث القائم على الأدلة. وتشير التجارب المقارنة أيضاً إلى تمييز جدير بالحفاظ عليه: فتمويل الخدمات الخيرية يختلف عن تمويل البحوث التي تسترشد بها السياسات العامة، وينبغي ألا يتنافس الاثنان على الآليات ذاتها.

وثمة فجوة أخرى ذات طابع منهجي: فمراكز الفكر في المنطقة تفتقر إلى أدوات علمية مشتركة للتحليل والرصد والاستشراف، ويستطيع المنتدى المساعدة في سدّها عبر العمل المشترك وتبادل الخبرات.

## من الحوار إلى العمل الجماعي: المرحلة المقبلة للمنتدى

أُطلق المنتدى على هامش منتدى ميري عام 2024، وعقد منذ ذلك الحين ثلاثة اجتماعات أخرى. وتقوم فكرته التأسيسية على أن بلاد الشام والعراق يتشاركان قدراً كبيراً من التنوع والتاريخ والتجارة والحدود، ما يضع على عاتق مراكز الفكر فيهما مسؤولية قيادة التفكير في التكامل بعيد المدى، بدلاً من انتظار حدوثه. فإذا تُركت الأمور لمجراها الطبيعي، فلن يحدث الكثير؛ والقيادة تعني المبادرة.

## ما حققته الشبكة

حققت الشبكة بالفعل نتائج، بعضها ظاهر وبعضها أقل ظهوراً. فعلى الصعيد العملي، أتاح المنتدى للشركاء أن يتعارفوا فعلاً من خلال العمل المشترك. وأفاد الأعضاء بأن المنتدى جمع مؤسسات لم يسبق أن التقت، وربط بين منظمات تتشارك الهموم لكنها تفتقر إلى قنوات تعاون قائمة، متخطياً الحدود الوطنية والمؤسسية. وشدّد الأعضاء السوريون على أن التواصل مع النظراء الإقليميين يمثّل في حدّ ذاته خطوة مهمة لمؤسسات خارجة من سنوات من العزلة.

فالأعضاء السوريون واللبنانيون، على سبيل المثال، يديرون اليوم مشروعاً مشتركاً حول الممرات، ووصف الأعضاء المنتدى بأنه وسّع شبكة اتصالاتهم وعمّقها. وثمة أوجه تعاون ناشئة مع مؤسسة أكاديمية في السليمانية حول الترابط التجاري بين لبنان وسوريا والعراق، وروابط مع الجامعة الأميركية في بيروت. وهذه كلها أنشطة بحثية، جارية أو مرتقبة، لا مشاريع بنية تحتية. ورأى الأعضاء

في تجدد التواصل المؤسسي السوري–الأردني، وتطور العلاقات الاقتصادية السورية–العراقية، فرصاً للتعاون، مع التنبيه إلى أن ملفات الحدود والهواجس الأمنية وانعدام الثقة السياسية لا تزال تعرقل الانخراط، ولا سيما بين سوريا ولبنان.

## تحدّي الاستمرارية

تكرر في النقاش أن العلاقات الشخصية والمؤتمرات المتفرقة تحتاج إلى متابعة منظَّمة. فالمنتدى شبكة خفيفة البنية، تحتفظ فيها المؤسسات باستقلاليتها، وتبادر إلى مشاريع مشتركة، وتخصص عند الاقتضاء جزءاً محدوداً من وقت موظفيها أو من موارد مشاريعها للتنسيق. وقد فضّل الأعضاء جدولاً زمنياً يمكن التنبؤ به على هرمية مؤسسية صارمة. ويمكن للأعضاء استقطاب مؤسسات بحثية موثوقة أخرى في بلدانهم إلى الشبكة، بما يوسّعها من دون أن يُشترط حضور كل مؤسسة في كل اجتماع.

ويبقى ثمة قيد واضح: فقد تعذّر عقد اجتماع ربيع ٢٠٢٦ الذي كان مقرراً في لبنان بسبب النزاع، ولا تزال الظروف في جنوب لبنان بالغة الصعوبة. فالمداورة بين البلدان، وهي جوهر الطابع الإقليمي للشبكة، رهينة أمنٍ لا تتحكم فيه الشبكة.

## إطار مقترح من ثلاثة مسارات

حدّد الاجتماع الممرات الاقتصادية، والحدود، والتماسك الاجتماعي، والشمول، والأمن، بوصفها أولويات مشتركة محتملة، وشدّد على وحدة الأراضي واحترام القانون الدولي. ونُظر إلى التعاون الاقتصادي بوصفه حافزاً محتملاً للتقارب، لا بديلاً عن الحكم الشرعي أو المصالحة. واقترحت مساهمة مكتوبة وردت بعد الاجتماع تنظيم هذه الأولويات في ثلاثة مسارات متوازية ومتكاملة، يُطرح إطارها على الأعضاء للنقاش، إذ لم يُعتمد في الاجتماع:

- حلّ النزاعات والحوار السياسي: بحث مشترك وتبادل في مجال السياسات بحثاً عن أرضية مشتركة لحلول عادلة ومستدامة، تحترم حقوق الشعوب وسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل واستقلال القرار الوطني. ويوظّف المنتدى في هذا المسار شبكاته العابرة للحدود لعرض الخيارات وإشراك صانعي القرار.



- السلم الأهلي والمصالحة: حوار واسع وموثوق بين المكوّنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمعالجة الاستقطاب. ولكي يفضي الحوار إلى مصالحة، بدلاً من أن يبقى حدثاً عابراً، تلزمه قواعد مشاركة ذات مصداقية ومتابعة عملية.
- التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي: بحوث حول الاستثمار في البنية التحتية، وضمانات الاستثمار، وتقاسم المخاطر، إلى جانب الفرص في السياحة والزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، بهدف تحديد مشاريع وشراكات منتجة ومولّدة لفرص العمل، مع إيلاء عناية خاصة للشفافية والملكية المحلية والعائد القابل للقياس.

والمسارات الثلاثة مترابطة، لكن ينبغي ألا تُدمج في مسار واحد: فالحوار السياسي يخفّض الحواجز أمام التعاون، والمصالحة تجعل الاتفاقات قابلة للاستدامة اجتماعياً، والمشاريع الاقتصادية المجدية توفّر حوافز للسلام. وفي المحصلة، سيتعيّن على الأعضاء اختيار عدد محدود من المخرجات الواقعية التي تتناسب مع قدراتهم.

## كلمة أخيرة

أعاد الاجتماع السنوي الثاني التأكيد على طموح المنتدى إلى مساعدة بلاد الشام والعراق على تجاوز النزاعات المتكررة والتوجه نحو تعاون عملي. وتخلص النقاشات إلى أربع نتائج تتقاطع عبر الجلسات كافة:

- السيادة سلطةٌ فعلية وشرعية، لا مجرد ادعاء رسمي باحتكار القوة. ففي العراق وسوريا ولبنان، وصف المشاركون فجوات بين الترتيبات القانونية والقبول الاجتماعي والسيطرة الفعلية. ولا تسدّ الدولة هذه الفجوات إلا حين يكون ما تقدّمه، من أمن وأرزاق وضمانات وخدمات، أكثر مصداقية من البدائل.
- التعافي إعادةُ بناءٍ للمؤسسات والأرزاق والعلاقات، لا للمباني وحدها. فتخفيف العقوبات والإنفاق على الإعمار يفتحان الأبواب، أما العودة والعمل والثقة فهي التي تحدد ما إذا كان الناس سيعبرونها ويبقون.
- لا يمكن للترابط الإقليمي أن يدعم التعافي إلا إذا أُدير بشفافية وبلغ المناطق الأشد حاجة، بدلاً من أن يصبح ساحة جديدة للإقصاء أو المحسوبية أو التنافس بين الرعاة الخارجيين.
- يمكن للتعاون المؤسسي أن يولّد بحوثاً وحواراً إقليميين مفيدين، شرط توافر ترتيبات تنسيق بسيطة وتمويل مستدام ومستقل. فمؤسسات البحث في المنطقة تُنتج من التحليل أكثر مما تستطيع حكوماتها استيعابه.

وفي منطقة يرتهن مستقبلها إلى حدّ بعيد للخارج، يأمل المنتدى أن تُثبت مؤسسات المنطقة قدرتها على تحديد شروط هذا الانخراط بنفسها. والخطوة العاجلة هي اختيار عدد يمكن إدارته من المخرجات المشتركة، والاتفاق على كيفية تنسيقها من دون المساس باستقلالية الأعضاء. ومن شأن إطار مؤسسي خفيف، وعمل مشترك قابل للقياس، وتمحيص دقيق لمقترحات التمويل الإقليمية، أن تحوّل الرؤية المشتركة للتكامل إلى خطوات موثوقة وشاملة وقائمة على الأدلة: من الحوار إلى العمل الجماعي.



## المشاركون

الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الشام والعراق، أربيل، إقليم كوردستان العراق، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2026

| | | |
|---|---|---|
| رشا فتيان | معهد السياسة والمجتمع | الأردن |
| قيس الخطيب | مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية | الأردن |
| سعيد المصري | منتدى الفكر العربي | الأردن |
| يارا الزعبي | مؤسسة كونراد أديناور شتوفتينج | الأردن |
| دلاور علاء الدين | مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث | العراق |
| فؤاد سمايل | مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث | العراق |
| محمد علوية | مركز عشتار لدعم الديمقراطية | العراق |
| سعد سلوم | مؤسسة مسارات؛ الجامعة المستنصرية | العراق |
| خوگر وريا | مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث | العراق |
| زوزان علوش | منصة دي فاكتو للحوار | سوريا |
| ناصر حاج منصور | المركز السوري للدراسات والحوار | سوريا |
| عمار قحف | مركز عمران للدراسات الاستراتيجية | سوريا |
| شيروان يوسف | منصة دي فاكتو للحوار | سوريا |
| عمر شعبان | بال-ثنك للدراسات الأستراتيجية | فلسطين* |
| مكرم عويس | المركز اللبناني للدراسات | لبنان |

متحدثون ضيوف:

| | | |
|---|---|---|
| أشرف الدهان | دائرة المنظمات غير الحكومية، بغداد | العراق |
| فلاح حسن | دائرة المنظمات غير الحكومية، حكومة إقليم كوردستان | العراق |

* لم يتمكن من المشاركة في الإجتماعات

# الدولة ومنافسوها في بلاد الشام والعراق

## الفاعلون المسلحون وإعادة الإعمار والتنافس على السلطة

## وقائع
## الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الشام والعراق

أربيل، إقليم كوردستان العراق، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

### المنظمون

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

MERI
Middle East
Research Institute

مؤسسة كونراد أديناور شتفتونج

(الأردن)

KONRAD
ADENAUER
STIFTUNG

# الدولة ومنافسوها في بلاد الشام والعراق




THE LEVANT & IRAQ FORUM

شبكة متنامية من مراكز الفكر الإقليمية،
أنشئت لتوفير منصة ضرورية للتواصل بين الباحثين
وصانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

**A MERI Publication**
info@meri-k.org
WWW.MERI-K.ORG
x.com/meri_info | facebook.com/meri_info
Erbil - Kurdistan Region - Iraq